دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر
(تطورها-أهم السياسات المتبعة لمكافحتها)

أ. سمية بلقاسمي
جامعة بلتنة 1
Belksoumia8@gmail.com

ملخص: تتحدد دراستنا بالفترة 1990-2014 والتي تتضمن أكثر من مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث عرفت الجزائر منذ سنة 1990 بداية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وتبني إصلاحات اقتصادية ومالية هامة، كما تزامنت كذلك مع فترة حرجة شهدت تفاقما كبيرا للبطالة، لتشهد السنوات اللاحقة تحسنا في الوضعية الاقتصادية تزامن مع تحسن أسعار المحروقات، وهو ما انعكس بشكل متفاوت على البطالة. وبالتالي تهدف دراستنا لتحليل واقع البطالة في الجزائر خلال كل مرحلة مع ذكر أهم السياسات والبرامج التي طبقتها الحكومة للحد من معدلاتها ودراسة مدى نجاعة هذه السياسات في تحقيق أهدافها. وأي رجوع لفترة سابقة فهو من أجل فهم أفضل للظاهرة ضمن سياقها التاريخي، وكانت النتيجة التي تم التوصل إليها هي أنه بالرغم من مساهمة البرامج المطبقة في تخفيض معدلات البطالة، إلا أن هذا الانخفاض ظرفي وغير مستدام سرعان ما يزول بنقص مداخيل البترول. كما أنه يقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية، في ظل تبعية هذه البرامج لأسعار البترول، والمشاكل الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي وعدم مرونته، والذي يعتبر القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، فضلا عن عدم مرونة المحيط المالي والإداري و عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة.

Résumé :

Notre étude est déterminée par la période de 1990-2014 qui comprend plus d'une étape vécue par l'économie nationale, car l'Algérie a connu depuis 1990 le début d'une transition vers une économie de marché et l'adoption de réformes économiques et financières importantes. En outre, cette période a coïncidé avec une période critique témoin d'une élévation d'un chômage significative. Cependant les années suivantes ont été témoin d'une amélioration de la situation économique coïncidant avec l'amélioration des prix du carburant, ce qui se reflète de façon disproportionnée sur le chômage.

Ainsi notre étude vise à analyser la réalité du chômage en Algérie au cours de chaque période, à déclarer les politiques et les programmes les plus importants mis en œuvre par le gouvernement pour freiner les taux de chômage, et aussi à étudier l'efficacité de ces politiques dans la réalisation de ses objectifs.

On en déduit que les programmes appliqués ont contribué à réduire le taux de chômage, toutefois cette réduction est circonstancielle et non permanente, elle disparaitra rapidement avec le manque de revenus pétroliers. Elle est également limitée au secteur du bâtiment et des travaux publics vu la subordination de ces programmes aux prix du pétrole, vu les problèmes structurels dans le secteur industriel et son manque de flexibilité qui est considéré le principal secteur capable de fournir des emplois réels et permanents, et vu aussi le manque de flexibilité dans l'océan financier et administratif, sans ignorer l'incapacité des jeunes chômeurs à s'adapter aux solutions proposées par le gouvernement.

مقدمة:

شكلت البطالة محور العديد من الأعمال المنجزة من طرف الباحثين في العديد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لآثارها العديدة الاقتصادية منها أو الاجتماعية، بالإضافة لكونها من أهم الدلائل على فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في البلدان.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أو حتى المتقدمة، تعاني من نسب مرتفعة للبطالة، وتسعى للتقليل منها، فالفترة السابقة لحدوث أزمة النفط شهدت استثمارات كبرى ساهمت في امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة مما ساهم في انخفاض معدلات البطالة، لكن مع حلول سنة 1985 شهدت معدلات البطالة تزايدا معتبرا وأصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شل نظرا لتقلص إيرادات النفط وبالتالي الاستثمارات التي تساهم في امتصاص الأيدي العاملة. كما ترتب عن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أقرها صندوق النقد الدولي واتبعتها الحكومة في التسعينات كمتابعة لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم ارتفاع معدلات البطالة. أما في الألفية الجديدة عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا في أسعار النفط وكان لذلك دور في تطبيق برامج وسياسات لمكافحة البطالة أو على الأقل الحد من نموها. مما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم السياسات المتبعة لمكافحة البطالة في الاقتصاد الجزائري؟ وما مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها؟

فرضـيات الـدراسـة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

– قامت السلطات المحلية بتطبيق عدة تدابير وبرامج للحد من معدلات البطالة سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية.

– رغم النتائج الإيجابية التي حققتها البرامج المطبقة للحد من معدلات البطالة، إلا أن أغلبها لم تحقق الفعالية المطلوبة نظرا للعراقيل التي تواجهها، والتي من أهمها اعتمادها على النفقات العمومية التي مصدرها الوحيد هو عائدات المحروقات.

أهـداف الـدراسـة:

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر والتي تعتبر من أهم الظواهر الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال:

– تتبع تطور البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة مع التعرف على أهم المتغيرات التي تسببها.

– تحليل مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من معدلات البطالة أو على الأقل التقليل من نموها.

– محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها حتى تحقق الإجراءات المطبقة نتائج فعالة، وفيما إذا كانت هذه الشروط متوفرة في اقتصادنا الوطني.

– اقتراح جملة توصيات من أجل الوصول لاستراتيجية فعالة للحد من البطالة (برامج محددة أكثر فعالية من سابقتها)، وتتوافق مع واقعنا الاقتصادي.

المنهج المتبع:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي (الاستقرائي والاستنباطي) الذي يبدأ باختيار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر (المنهج التحليلي لديكارت)، بعدها يتم وضع الفرضيات كإجابات محتملة وتخمينات معقولة للمسألة المطروحة، واستقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة محل الدراسة، للوصول أخيرا إلى إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مراجع تتوزع على اللغة العربية والأجنبية وعلى عدد من مصادر البيانات من أجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة.

حدود الدراسة:

تتحدد أبعاد الدراسة لهذا الموضوع من جانبين زماني ومكاني، يتضح البعد المكاني من خلال التطرق لمختلف الجوانب المحيطة بظاهرة البطالة في الجزائر تبعا لخصوصية اقتصادنا الوطني، أما بالنسبة للجانب الزماني فهو محدد بالفترة 1990-2014 والتي تتضمن أكثر من مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائر، حيث تمثل سنة 1990 بداية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وتبني إصلاحات اقتصادية ومالية هامة، كما تزامنت كذلك مع فترة حرجة شهدت تفاقما كبيرا للظاهرة محل الدراسة لتشهد السنوات اللاحقة تحسنا في الوضعية الاقتصادية تزامن مع تحسن أسعار المحروقات، وهو ما انعكس بشكل متفاوت على البطالة. وأي رجوع لفترة سابقة فهو من أجل فهم أفضل للظاهرة ضمن مسارها التاريخي.

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الأول: مراحل تطور البطالة في الجزائر

كانت البطالة في الجزائر عقب الاستقلال بطالة هيكلية واسعة النطاق، حيث كانت اليد العاملة آنذاك غير مؤهلة ومركزة بشكل كبير في الأرياف بنسبة تقارب أو تفوق 70%، ومع بداية النزوح الريفي المبكر نحو المدن، تفاقمت البطالة بشكل كبير جدا، وهو ما أثر بشكل كبير ولمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التوظيف المتبعة في الجزائر.[1]

وبالنظر إلى أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، يمكننا أن نقسم المراحل التي مر بها تطور معدلات البطالة كما يلي:

1- المرحلة الأولى- البطالة في مرحلة المخططات التنموية (1967-1985): حيث ركزت الجزائر بعد الاستقلال على إيجاد فرص العمل، وذلك لأن معدل البطالة المسجل خلال التعداد السكاني لعام 1966 كان مرتفعا جدا حيث قدر بـ: 32.9% في الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 إلى 60 سنة، حيث قدر عدد السكان الإجمالي للجزائر في ذلك الوقت بحوالي 12 مليون نسمة منهم 843 ألف شخص عاطل عن العمل، [2] فواجهت الجزائر هذه المشكلة من خلال سياسة تنمية شاملة كان هدفها الأساسي إيجاد فرص عمل عن طريق تعزيز الفرص الموجودة، والقضاء على البطالة ومواجهة طلبات العمل المتوقعة مستقبلا، وقد كان لهذه السياسات الشاملة أداء مرضيا، حيث انخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ، والجهد المبذول كان فعالا بحيث تمت تغطية العجز في خلق مناصب العمل المتعلقة بالطلبات المتزايدة بنسبة 50% في 1966 حيث أصبحت البطالة في سنوات السبعينات أقل حدة مما كانت عليه بعد الاستقلال مباشرة.[3]

وقد تميزت هذه الفترة أيضا بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة، وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1969)، مخططين رباعيين (1970-1977)، ومخطط خماسي أول (1980-1984). مع استثناء المخطط الخماسي الثاني لأن ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

وقد استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات، باعتبارها أهم ضمان للاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات، وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967-1969 إلى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977 ليرتفع المبلغ بعد ذلك إلى 19.6 مليار دينار خلال الفترة 1978-1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل، حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 إلى 2336000 سنة 1977 (بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977)، ليواصل العدد الارتفاع حتى يبلغ 3840000 منصب سنة 1985 (بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985). ليكون إجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977، ثم 9.7% سنة 1985.[4]

وبالرجوع إلى الإحصائيات فقد كان القطاع الزراعي يشغل حوالي نصف العاطلين عن العمل 49.99% عام 1967، وانخفض هذا المعدل إلى 30.19% سنة 1977.

كما يمكن أن نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1980 ما يلي:

- انخفاض ملموس لطالبي العمل، حيث سجل معدلا سنويا يقدر بـ: 123330 طلبا مقارنة بـ: 228233 طلب عمل خلال الفترة 1971-1973.

- استقرار عرض العمل حسب مصالح التشغيل وكان يشتمل أساسا على مناصب العمل التي تتطلبها بعض القطاعات مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، ويخص الأمر ورشات الهندسة المدنية للوحدات الصناعية التي كانت بصدد التشييد أو بورشات بناء المساكن.

– ضعف إنتاجية العمل.

– التغير الجذري في استخدام قوة العمل، نتيجة انتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن، وذلك نتيجة التطور الصناعي بالمقارنة بالوضع الفلاحي.[5]

ومع حلول عقد الثمانينات من القرن العشرين، شهد الاقتصاد الجزائري توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، مما أنتج زيادة في فرص العمل قدرت بـ: 140 ألف منصب عمل جديد.

ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو امتصاص قطاع الإدارة لليد العاملة التي كانت عاطلة عن العمل، باعتباره أهم موفر لمناصب العمل بمتوسط سنوي قدره 33%، أما الصناعة فأصبحت لا تشغل سوى 13.56% من القوى العاملة، أما التشغيل في القطاع الزراعي فقد عرف ركودا في ظل غياب الحوافز التي تمنحها له الدولة، من أجل إنعاشه وترقيته لا سيما لافتقاره إلى اليد العاملة الماهرة والشابة مما يتطلب تغيير الشروط التي تسير هذا القطاع.[6]

وعموما يمكننا القول أن الفترة التي سبقت عام 1985 تميزت بانخفاض مهم في معدلات البطالة، [7] حيث واصل معدل البطالة الانخفاض بعد أن كان مرتفعا جدا بعد الاستقلال، فمن 32.9% سنة 1966 إلى 22% سنة 1978، ثم 16.3%، 13.1%، 8.7% خلال 1982، 1983، 1984 على التوالي.

2- المرحلة الثانية- من 1985 إلى 1989: تقترن هذه المرحلة بأزمة النفط، حيث سجل العالم منذ 1985 انخفاضات حادة جدا ومتواصلة في أسعار النفط، هذه المادة التي تمثل أكبر وأهم جزء من صادرات الجزائر، وبالتالي فإن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية سوف يقلص بشكل كبير ومباشر إيرادات الخزينة الجزائرية، وبالتالي تقع الدولة في مشاكل كبيرة، وسنحاول توضيح ذلك كما يلي:

لقد جاء المخطط الخماسي الثاني الذي وضعته الحكومة الجزائرية في ظل شروط مختلفة تماما عن المخطط الخماسي الأول، ولعل أهم ظرف اقتصادي رافق هذا المخطط هو أزمة النفط، وبالتالي فإن المعطيات المتعلقة بالتشغيل التي رافقت هذا المخطط كانت مختلفة تماما عما جاء في المخططات السابقة، وبالتالي كانت النتائج مختلفة أيضا، حيث أن أسعار النفط التي بدأت في الانخفاض منذ عام 1985 بلغت أدنى قيمة لها خلال 1986، (انخفضت بأكثر من الثلث)، سببت انخفاض الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات بنسبة 35%، من جهة واللجوء إلى الاستدانة الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي ارتفاع حجم المديونية إلى مستويات كبيرة جدا لم يبلغها من قبل.[8]

وقد كان لهذا الأمر تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة، حيث وصل معدل خلق مناصب العمل إلى 74000 منصب سنة 1986، ثم انخفض إلى حوالي 64000 منصب سنة 1987، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 منصب فقط سنة 1989.[9]

وقد اتسمت هذه الفترة بعودة الارتفاع في معدلات البطالة مجددا، حيث قاربت هذه المعدلات ذلك المستوى الذي كانت عليه في سنوات الستينات من القرن العشرين. [10] حيث نتج عن كل هذه المعطيات الاقتصادية لتلك الفترة، انتقال عدد البطالين من

435000 بطال سنة 1985 إلى 1010900 بطال سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989. ويتضح هذا الأمر بشكل أوضح من خلال معدلات البطالة لتلك الفترة، فخلال هذا المخطط ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير جدا، حيث زادت بمقدار الضعف بين بداية ونهاية المخطط أي من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989. كل هذه المعطيات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير أي برامج أو سياسات للتخفيف من حدة البطالة.[11]

3- المرحلة الثالثة- تطور البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-2000):[12] إن أزمة تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية التي بدأت منذ منتصف عقد الثمانينات في القرن العشرين، أدت إلى تزايد العسر المالي بسبب الديون الخارجية، مما أدى في النهاية إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي جذري للتحول نحو اقتصاد السوق. هذا التحول لم يكن ممكنا بسبب الضائقة المالية التي كانت تواجهها البلاد، إلا من خلال التقرب من الهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM)، ومن ثم تم اعتماد أول برنامج سنوي (STAND-BY) نهاية 1989، ولم يتبعه برنامج تعديل هيكلي، ومن ثم عاودت الجزائر اعتماد نفس البرنامج منتصف 1994، ومنه برنامج تعديل هيكلي ابتداء من ماي 1995 وحتى ماي 1998، وبالموازاة تمت إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية. [13] وكان هذا الوضع يتميز بنقص الاستثمارات مما أثر على البطالة الموضحة كما يلي:

جدول(01): تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 – 2000) الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	19.7	20.60	23.00	23.20	24.39	27.89
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
معدل البطالة	28.70	25.39	25.39	25.39	29.79	

المصدر: بيانات البنك الدولي: http:www.worldbank.org

Donnée de l'office national des statistiques, retrospective statistiques 1962-2011, www.ons.dz

وقد تميزت هذه الفترة كما يبدو من الجدول أعلاه بمعدلات مرتفعة للبطالة، حيث انتقل معدل إجمالي البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 28.70% سنة 1996، وسبب ذلك هو اتخاذ الدولة لعدة إجراءات

لخفض الاستثمارات العمومية، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات.

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي 20- 30 ماي 1989، وكان من أهم محاورها: إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا، بهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على أجور منخفضة

تسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية. [14] أما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 3 جوان 1991، بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ: 100 مليون دولار، وكان من أهم أهداف الاتفاقية : تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وخصخصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودا.[15]

مع هذه الإصلاحات والسياسات المتبعة، واصل معدل البطالة الارتفاع حيث حقق معدلا قدره 23% سنة 1992، ثم بدأ في التسارع انطلاقا من عام 1993، ليصل إلى 28% سنة 1995، وخلال هذه السنوات الثلاث من 1992 إلى 1995 انتقل عدد البطالين من 1.5 مليون بطال إلى 2.1 مليون بطال، أي بزيادة قدرها: 582000 شخص.[16]

كل هذا دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في ماي 1995. التي تضمنت خلق مناصب شغل جديدة، ومنذ انطلاق هذا البرنامج لم يتراجع معدل البطالة، فانتقل من 19.7% سنة 1990 إلى حوالي 30% في نهاية عقد التسعينات، وصرحت وزارة العمل في ماي 1998 أنه تم فقد مناصب شغل قدر عددها بحوالي: 637188 منصب.[17] أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 ألف منصب خلال 1994 و1997، ثم واصل هذا الرقم التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد سنويا فقط، أما فيما يخص العرض فإنه تراوح بين 200 ألف إلى 300 ألف عرض جديد كل سنة. [18] وعلى العموم يمكن تلخيص آثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

- تراجع معروض الشغل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى النصف تقريبا، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة 78% في توفير مناصب الشغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2%.

- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنويا.[19]

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، حيث تؤكد المعطيات أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة. بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل، فارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات والذي تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا أدى إلى زيادة وتسارع حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون عام 1998.[20]

4- المرحلة الرابعة- من 2001 إلى 2015:

جدول(02): تطورات معدلات البطالة في الجزائر(2001 - 2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27.30	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

معدل البطالة	11.30	10.20	10	10	11	9.80	10.6

المصدر: بيانات الديوان الوطني للاحصائيات "**حوصلة إحصائية 1962-2011**". تقارير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2013، ولشهري أفريل وسبتمبر 2014، تحت عنوان: "**النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة**". "**التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004**".

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة، التي وصلت إلى غاية 9.8% فقط سنة 2013، إلا أنه رغم هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وسنحاول فيما يلي أن نحلل هذه المرحلة:

تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش للاقتصاد الجزائري، وخاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، وبغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية، الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد انتقل عدد البطالين من 2.3 مليون بطال سنة 2001 أي بمعدل بطالة قدره 27.3% إلى 2078270 بطال سنة 2003 بنسبة بطالة قدرت بـ: 23.7%، ثم واصل معدل البطالة تراجعه في العام 2004، حيث بلغ عدد العاطلين 1672000 بطال أي بمعدل بطالة 17.7%، ويرجع ذلك إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل وذلك عن طريق استحداث 728500 منصب عمل، منها 477500 منصب دائم أي بنسبة 63% و 271000 منصب مؤقت أي بنسبة 37%.[21]

وما يميز البطالة في هذه المرحلة، هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49% في فئة الأقل من 20 سنة، و 44% في الفئة بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب ثلاثة أرباع البطالين هم من الفئة العمرية الأقل من 30 سنة. كما أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل قد ارتفعت، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال الفترة من 2001 إلى 2005.[22]

وبحلول عام 2005 انخفض هذا المعدل إلى حدود 15.3% حيث قدر عدد العاطلين بـ 1448000 بطال[23]، ويفسر هذا الانخفاض بارتفاع العمل المنزلي أكثر مما يفسر بارتفاع الوظائف، وفي سنة 2006، تراجع معدل البطالة بـ: 3 نقاط كاملة ليصل إلى 12.3% و 1241000 بطال، ثم عاود هذا المعدل الارتفاع بنقطة ونصف في العام المقبل (2007) ليكون 13.8%.[24]

وفي سنة 2007 قدر عدد البطالين بـ: 1375000 بطالا، وقد كان الرجال الباحثين عن مناصب عمل أكثر بكثير من النساء الباحثات عن عمل، فمن إجمالي البطالين نجد 78% منهم رجالا، و22% نساء، وأكثر من 63% من مجموع البطالين يقيمون في المناطق الحضرية. كما أن البطالة في هذه السنة مست بدرجة أولى حاملي الشهادات، حيث أن معدل البطالة في

هذه الفئة قدر بـ: 17%. ونلاحظ أيضا من خلال معطيات سنة 2007 أن أكثر من 43% من البطالين أعمارهم أقل من 25 سنة، و72% أقل من 30 سنة.[25]

ثم انخفض معدل البطالة إلى 11.3% و 10.2% لسنتي 2008 و 2009 على التوالي، حيث قدر عدد البطالين بـ 1170000 1072000 بطال على التوالي[26]. والفضل في ذلك يرجع إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو من (2005-2009)، والذي كان هدفه استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق، وقد تم أيضا تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين. حيث انتقل العدد من 64092 سنة 2005 إلى

125645 سنة 2007 وإلى 162290 سنة 2008 ليصل إلى 170858 منصب سنة .2009[27] وبالإنتقال إلى سنة 2010 فقد بلغ عدد العاطلين 1076000، أي بمعدل بطالة قدر بحوالي 10%. ثم استمر معدل البطالة على حاله سنة 2011 أي بنسبة 10%.

وفي سنة 2012 قدرت فئة السكان البطالين بـ: 1253000 شخص، وارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 11% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والجنس. وتمس ظاهرة البطالة فئة الشباب أكثر، حيث تقدر النسبة لدى الفئة العمرية المحصورة بين 16 و 24 سنة 27.5%، بينما تبلغ هذه النسبة 7.5% لدى البالغين 25 سنة فأكثر. وقد سجلت نسبة البطالة لدى الإناث تراجعا ملحوظا، حيث انخفضت من 19.2% سنة 2010 إلى 17.2% سنة 2011، إلى 17.0% خلال 2012، بينما ارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور.[28]

وخلال سبتمبر 2013 بلغ عدد البطالين 1175000 فرد، بمعدل بطالة قدره 9.8%، لتنخفض بـ 1.2 نقطة مقارنة بسنة 2012، وقد سجلت نسبة البطالة النسوية انخفاضا ملحوظا، حيث انتقلت من 17.0% سنة 2012 إلى 16.3% سنة 2013.[29]

وخلال سبتمبر 2014 بلغ عدد السكان البطالين 1214000 شخص، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.6% بارتفاع قدره 0.8% مقارنة بأفريل 2014 الذي سجل معدل بطالة قدره 9.8%. ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013، حيث تراجعت نفس النسبة من 21.4% إلى 14.3% لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، عادت لترتفع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس، من جهة أخرى كذلك ارتفعت البطالة لدى خرجي معاهد التكوين المهني بـ: 0.8 نقطة ما بين أفريل وسبتمبر 2014، بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ: 0.2 نقطة، وبلغ معدل البطالة لدى الشباب بين 16 و24 سنة 25.2% أي ما يعادل الربع تقريبا.[30]

ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما يؤثر على معدلات البطالة، حيث بلغت فئة البطالين في سبتمبر 2015 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1337000 نسمة بمعدل بطالة 11.2% على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014، وسجلت نسبة البطالة

لدى الذكور 9.9% في حين لدى الإناث قدرت بـ 16.6%. كما تظهر النتائج أن بطالا واحدا من ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة (25.8%) وهو ما يعادل 336000 بطالا، أما البطالة طويلة الأجل (البحث عن عمل لمدة سنة أو أكثر) فهي تمثل 71.2% من إجمالي هذه الفئة. [31] ورغم أن توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل البطال قدرت بـ 11.7% لسنة 2016 إلا أنه من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة لمستوى أعلى سنة 2016 إذا استمرت الأوضاع على حالها.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة (تشغيل الشباب)، وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به. كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق، فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد ولا يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، فهناك قطاعات كالقطاع الفلاحي تعاني نقصا في اليد العاملة دون أن تتوجه إليها اليد العاملة التي تفضل مناصب حكومية، كما أن مستوى الأجور الحقيقية لها دور هام في تحديد مستويات البطالة إذ أن الأجور السائدة لا تلبي احتياجات أفراد المجتمع نظرا لارتفاع الأسعار مما يؤدي لعزوف الأفراد عن العمل.

المحور الثاني: أهم السياسات المتبعة لمكافحة البطالة في الجزائر

نظرا للآثار السلبية للبطالة، قامت الجزائر باعتماد عدة آليات للحد من البطالة أو التقليل من آثارها على الأقل، نذكر منها:

1- برنامج تشغيل الشباب: كان هذا البرنامج موجها للبطالين في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة وذلك خلال الفترة (1987-1989)، ويهدف إلى:

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين.

- منهج تأهيل الشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني وذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة، عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء وري...

- محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، وذلك بالتنسيق مع البلدية.[32]

وتتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية، والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومات التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج، عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تتحدد وفق عدد المستفيدين، ومستوى الأجر الذي يرتبط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك، وهذا مهما كان المستوى التأهيلي للمرشحين، إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص، منها:[33]

– أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة.

– سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها، ولهذا تقرر إنشاء برامج جديدة لاستخلاف هذا البرنامج. ويتمثل أهمها في جهاز الإدماج المهني للشباب.

2- الوكالة الوطنية للتشغيل «ANEM»: هي مؤسسة عمومية تأسست بتاريخ 8 سبتمبر 1990، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تكمن مهامها في:

- التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل واليد العاملة.
- لعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطلب عليه.
- تسجيل الخريجين الجامعيين في إطار عقود ما قبل التشغيل.
- تسيير ملفات العمال الأجانب.

ونظرا للدور الذي يلعبه هذا الجهاز كنقطة وصل أساسية بالنسبة لكل طالبي العمل وكذا من أجل تعزيز الخدمة العمومية حول سوق العمل، تم تأهيل وتحديث هذه الوكالة ضمن البرنامج الثلاثي (2006-2008) والذي أسفر عن تحسن ملموس بالنسبة للتأطير وتوسع شبكة الوكالات (25 وكالة جديدة) علاوة على تطوير تسيير هذه الوكالات.

3- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية « ESIL »: أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب، الذي يهدف لتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب، وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة، بأجر شهري لا يتعدى 2500 دج، والذي لم يتغير منذ 1990، يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، ويدخلون سوق الشغل لأول مرة لا سيما في المناطق المحرومة من البلاد.

يهدف هذا الجهاز إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الري والغابات، وقد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية والهياكل الاجتماعية.[34] وقد كان عدد المستفيدين من هذه الوظائف 181.225 مستفيد سنة 1997 بلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 86.157، بتكلفة إجمالية تقدر ب 2.312 مليار دينار، وانخفض هذا العدد سنة 1998 ليصل إلى 152.943 مستفيد، بتكلفة إجمالية تقدر بـ1.316 مليار دج، ما يعني أن عدد المستفيدين انخفض بنسبة 15.60%، وكان عدد الدائمين في هذه السنة 72.212 مستفيد. وارتفع سنة 1999 ليصل إلى 157.567 مستفيد، وبلغ فيها عدد الدائمين في المناصب 68.323 مستفيد، أي ارتفع بنسبة تقدر ب3%. بتكلفة إجمالية تقدر بِ 2.431 مليار دينار.

4- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: هي هيئة ذات طابع خاص، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم96 – 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.[35]

ويخص هذا الجهاز فئة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة، الذين لديهم رغبات للاستثمار في المؤسسات المصغرة، ولديهم ما يكفي من المؤهلات والمهارات الفنية للقيام بالنشاط الذي يقترحونه. تكلفة الاستثمار لا يجب أن تتجاوز 10 ملايين دينار، ويمكن أن يتم التمويل وفقا لقيمة الاستثمار بالأشكال التالية:

– تمويل ذاتي أين يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للمقاول الشاب مع منح امتيازات استثنائية من الإعفاءات الجبائية وغير الجبائية.

– تمويل ثنائي: بالإضافة إلى المساهمة الشخصية للمقاول الشاب تمنحه الوكالة قرضا بدون فوائد.

– تمويل ثلاثي: أين يتدخل البنك كطرف ثالث حيث يتم التمويل بالإضافة للمساهمة الشخصية للمقاول الشاب بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وقرض بنكي بمعدل فائدة.[36]

ويقوم هذا الجهاز بعدة مهام تتمثل أساسا فيما يلي:

– تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة.

– تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم القوانين، وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال.

– إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

– ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

– تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، سيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة.

– إعلام المستثمرين الشباب المؤهلين بإمكانية الاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب.[37]

ولقد ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوك الاجتماعي نحو ميدان النشاط الذي اقتحمته النساء حتى الآن، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة، 17% سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998–2000.[38]

وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة سنة 2004، وفرت 18980 منصب عمل، إلا أن هناك تباين بين المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروعا وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروعا صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع هذا الجهاز لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.[39] فعلى الرغم من أن الوكالة تقر بمساهمتها في تخفيض البطالة إلى 10% أي ما يمثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين عاطل في 2001، وأنه تم استحداث 22 ألف مشروع في 2010 مقابل 10 آلاف مشروع في 2008 و20 ألف في 2009، إلا أن 20% من هذه المشاريع لا زالت تعاني من مشكلة عويصة مرتبطة أساسا بالتسيير ومعطيات المحيط الاقتصادي والنسيج الصناعي المحلي.[40]

5– برنامج عقود ما قبل التشغيل « CPE »: يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، وهو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين: صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل، التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل، فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى: أصحاب العمل، بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:

– الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

– الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

أو لدى المترشحين الجامعيين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم. ومن خلال الاحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أو أصحاب العمل، فإن البرنامج حقق نجاحا معتبرا باعتراف الطرفين، فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء رغبة جديدة لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة، حيث سمحت له باقتحام عالم الشغل لأول مرة. [41] أسفر عن إنشاء هذا البرنامج إلى غاية 2001 "31 ألف" منصب شغل من مجموع التسجيلات الكلية التي أكثر من 143 ألف سنة 2001، وعليه توصل إلى تغطية 21% من الطلبات المسجلة والتي تتزايد باستمرار وفقا لزيادة خريجي مؤسسات التعليم كل سنة.

6- برنامج التنمية المحلية «DC» : شرع في تطبيق هذا البرنامج سنة 1998، يتلقى تمويله من وكالة التنمية المحلية ADS، ويهدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إنشاء مشاريع تخدم المصلحة العامة، وهو برنامج يؤطر من طرف البلديات ويساهم المستفيد منه بحوالي 20% إلى 25% من إجمالي تكاليف المشروع. وقد شهد هذا البرنامج إقبالا لا بأس به من السكان، حيث قدر عدد المشاريع التي أحصيت في هذا البرنامج خلال الفترة 1998-2001 بـ 207 مشروع مكن من إنشاء 3390 منصب شغل، بحيث

وصلت تكلفة المشروع الواحد في المتوسط 2787461 دينار.[42]

7- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** [43] تم إنشاء هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 88/94، والذي تضمن القانون الأساسي لصندوق التأمين عن البطالة. ويعني الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء، وتتمثل هذه الهياكل في:

- **الوكالة الوطنية للشغل:** ويكمن دورها في التكفل بالأجراء المسرحين، والبحث لهم عن منصب شغل، وكذا التنسيق مع مصالح الصندوق سواء للقيام بعمليات التحويل أو التكوين، عندما يستدعي الأمر ذلك.

- **مفتشية العمل:** فهي تسهر على تطبيق ما تضمنه مرسوم 11/94 المتضمن إنشاء تأمين على البطالة لفائدة الأجراء، الذين فقدوا عملهم لا إراديا لأسباب اقتصادية، والتأشير على القوائم الاسمية للأجراء الذين تتوفر فيهم شروط الحماية والمحافظة على شغلهم.

- **الصندوق الوطني للتأمين:** ويتكفل أساسا بدفع مستحقات البطالة، كما يساهم في إعانة البطالين في البحث عن منصب عمل.

ويقدم هذا الصندوق عدة امتيازات وخدمات من شأنها أن تحد من أزمة البطالة، وتساهم في التخفيف من آثارها الاجتماعية، حتى وإن كان ذلك بشكل نسبي، فقد لاقت العملية استحسانا لدى فئات عمالية واسعة، وما ساعد على ذلك هو فتح العديد من المراكز الجهوية (13 مركز)، وإن الوتيرة المتزايدة التي يعرفها الصندوق من سنة إلى أخرى، ناجم عن سياسة التقليص والتسريح، التي كانت هي الأخرى تتنامى بفعل إجراءات الخوصصة، وحل المؤسسات. فالتقليص من العمالة، والتوجه نحو التقاعد المسبق، كلها آليات فرضت نفسها خلال هذه المرحلة وخاصة أن المؤسسات العمومية تمثل مؤشر متوسط الكتلة الأجرية على القيمة المضافة بحوالي 60% وحتى المؤسسات الخاصة لم تسلم بسبب الأعباء المتزايدة في ظل انخفاض العملة الوطنية ومردوديتها، بسبب فتح مجال المنافسة وتحرير الاستيراد، فالكل ساهم في ارتفاع مستوى البطالة. فيما بين 1994-1998 يمكن إحصاء ما يقارب 1400 مؤسسة تم حلها ونجم عن ذلك أيضا تقليص 250000 عامل منهم 40000 حولوا للتقاعد المسبق، وفي ظل النمو الديموغرافي السريع فإن سوق العمل يجد نفسه سنويا أمام 250000 طالب عمل جديد.

ولقد تكفل نظام التأمين عن البطالة منذ نشأته بأكثر من 200000 عامل، وكان بالإمكان أن يكون العدد أكبر، لولا وجود صيغ أخرى بديلة كالخروج الإرادي والتقاعد المسبق واقتصار التسريح المعني بهذا النظام على المؤسسات الاقتصادية دون الوظيفة العمومية. أما فيما يخص استحداث النشاطات فلقد سمح هذا البرنامج في الفترة 2004-2007 من إنشاء حوالي 670 مؤسسة صغيرة في الجزائر العاصمة فقط، ومكنت من خلق 1959 منصب جديد. ولا يتوقف دور الصندوق في دفع التعويضات للمسرحين لأسباب اقتصادية، بل نجد أنه منذ إنشائه سنة 1994 عرف العديد من المحطات:

- السهر على تطبيق النظام القانوني لتعويض البطالين ابتداء من سنة 1994.
- القيام بإجراءات نشيطة لدعم إدماج المستفيدين من مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من 1998.

- إنشاء جهاز لدعم استحداث نشاطات البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة.

8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت هذه الوكالة سنة 2000 مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية، من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500000 دينار موجهة لفئة البطالين والمحتاجين، الذين بلغوا 18 سنة فما فوق، ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين. وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة، خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج، نجد المرأة الماكثة بالبيت، وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتها، يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة. أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد منخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.[44]

9- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وقد جاءت لتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار، وقد تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/39 الصادر بـ 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار (APSI)، وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم 1-3 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمتمم بالأمر رقم 6-8 المؤرخ في 2008/7/15. وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية. أدت هذه التعديلات بنتائج أفضل في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع، بالإضافة إلى الأعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009: 71185 مشروع حصل ما يقارب مليون منصب شغل[45]. حيث تتمثل أهم مهام الوكالة في:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- اعلام ومساعدة ومراقبة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم.

- تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

- منح المزايا الخاصة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار والمشاركة في تسيير الحافظة العقارية الاقتصادية الموجهة للاستثمار.

10- جهاز دعم الإدماج المهني «DAIP»:[46] هو جهاز يهتم بالتشغيل المأجور للشباب، أنشئ في 19 أفريل 2008، وهو موجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة ويهدف إلى معالجة البطالة عن طريق الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزع ين على الفئات الثلاث التالية:

- الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

– الفئة الثانية: الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولوا تربصا تمهينيا.

– الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محددة المدة مدته لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى، وينص الجهاز على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ويتضمن الجهاز ثلاثة أنواع من عقود الإدماج إلى جانب عقد عمل مدعم إلى ما يلي:

– دعم أكثر لفائدة المستخدمين للتحكم في تكلفة التشغيل.

– التحفيز على التشغيل من خلال تقاسم تكاليف الأجور مع المستخدم.

– إدراج نظام عقود التشغيل/التكوين ينتهي بتوظيف دائم للشباب، وتتحمل ميزانية الدولة بنسبة 60% من مصاريف التكوين في حدود ستة أشهر على الأكثر.

– تعديل فترة الإدماج في البرامج حسب القطاعات القانونية.

– تأسيس تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المستخدمين مقابل التشغيل.

– تطبيق إجراءات خاصة اتجاه الشباب القاطنين بالأحياء المعوزة عن طريق تسهيل توظيفهم في نشاطات وأعمال ذات منفعة عامة.

– الحث على البحث عن تكوين مؤهل عن طريق إعطاء منحة التشجيع.

وتتمثل عقود الإدماج فيما يلي:

أ– **عقود إدماج حاملي الشهادات:** هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، ويستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وهيئات الإدارة العمومية على أساس عقد الإدماج، بينما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم. أما بالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

ب– **عقود الإدماج المهني:** موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة، خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكويناً مهنياً، وبالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

ج- **عقود التكوين/الإدماج:** هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين، حيث يتم وضع الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل ولا تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في تكوين لدى الحرفيين المؤطرين. أما بالنسبة لفترة الإدماج فهي سنة قابلة للتجديد.

11- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** جاء هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف، فيما يتعلق بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، في عدة مجالات ويهمنا فيما يلي أن نذكر أهدافه وإنجازاته فيما يتعلق بجانب التشغيل والحماية الاجتماعية، كما يلي:

إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية، خصص له غلاف مالي قدره 16 مليار دينار، يخص أساسا البرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة، والمتعلقة بالولايات المحرومة، إذ تسمح هذه البرامج بخلق 70000 منصب عمل دائم لتلك الفترة، أي ما يعادل 22000 منصب شغل إضافي كل سنة، بتكلفة قدرها 7 مليار دينار. كما هدف هذا البرنامج إلى تأطير سوق العمل من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM بمبلغ قدره 0.3 مليار دينار.

وتظهر إنجازات هذا البرنامج فيما يخص مستويات البطالة فقد عرفت هي الأخرى انخفاضات معتبرة خلال فترة البرنامج وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول(03): تطور حجم الفئة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001-2004) (الوحدة: بالآلاف)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء وأشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات وتجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
%معدل البطالة	**27.3%**	**25.7%**	**23.7%**	**17.7%**

Source : Banque d'Algérie, « **Evolution économique et monétaire en Algérie** », rapport 2004

ويتبين لنا من خلال الجدول، أن معدل البطالة قد انخفض من خلال هذا البرنامج، حيث وصل إلى 17.7% سنة 2004، بعدما كان 27.3% سنة 2001، وقد خص قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد من 210.5 مليار دينار على مدى أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج في حين بلغت نسبة المبلغ المخصص لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.[47]

12- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009):** بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها في طياته. يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ديمومة النمو والتنمية ويتميز بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية.
- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان للمناطق الريفية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية، تطهير المياه والمحيط، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي.
- النهوض بقطاع الاتصالات.
- استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008).[48]

ولما كان التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يكمن في خلق وظائف، فقد لوحظ تزايد حجم العمالة خلال سنوات البرنامج وهو ما يؤكده الجدول التالي:

جدول(04): تطور حجم الفئة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر (2005-2009)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1380520	1609633	1170897	1252000	1242000
الصناعة	1058835	1263591	1027817	1141000	1194000
بناء وأشغال عمومية	1212022	1257703	1523610	1575000	1718000
التجارة / الخدمات إدارية	4392844	4737877	4871918	5178000	5318000
%معدل البطالة	**15.3%**	**12.3%**	**13.8%**	**11.3%**	**10.2%**

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية، "**السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**"، لملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013، ص ص11-12.

نجد أن حجم اليد العاملة ارتفع بشكل كبير في قطاع التجارة والخدمات الإدارية إذ تم استحداث 925165 منصب شغل تليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما يقارب 505978 منصب شغل. ويمكن ترتيب القطاعات على حسب نسبة استفادتها من البرنامج كالتالي: قطاع التنمية المحلية والبشرية، قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، القطاع الإداري الحكومي، قطاع التكنولوجيا والتي استفادت بنسبة تقدر بـ 45.5%، 40.5%، 8%، 4.8%، 1.2% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج على التوالي.[49]

وحسب دراسة قام بها نبيل بوفليح، وأخرى سمير،[50] تم حساب معدل البطالة المصحح من أجل إضفاء أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن

العاطلين عن العمل مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال غير رسميين بالإضافة إلى الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، وقد تم ضم هذه الفئة إلى فئة العاطلين عن العمل ما دام أنها لا تمارس عملا دائما ومصرحا به. وتم إيجاد أنه على الرغم من انخفاض معدل البطالة الرسمي من سنة 2000 إلى 2008 تجاوز 18 نقطة مئوية، انخفض معدل البطالة المصحح خلال نفس الفترة بـ 8.59 نقطة مئوية فقط. ويرجع الانخفاض في معدل البطالة الرسمي ومعدل البطالة المصحح إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الفلاحة، إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال العمليات المبرمجة في القطاع. كما لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش على القطاع الصناعي.

13- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): الهدف الأساسي من وراء هذا البرنامج هو تأهيل الموارد البشرية، وتتمثل أهم القطاعات المستفيدة من البرنامج في قطاع التنمية المحلية والبشرية، وقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، والتي استفادت من 45.42% و38.52% من إجمالي البرنامج. وفيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، وهذا يعني ضمنيا توفير 600000 منصب شغل سنويا، وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 9%، ويرجع ذلك في الأساس إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة (مشروع 100 محل في كل بلدية)، بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب. لكن السؤال الذي يطرح هو نجاعة هذه السياسة في محاربة البطالة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة لا تستطيع منافسة المؤسسات الأجنبية ومنتجاتها ذات الأسعار المنخفضة والجودة العالية، كما أن مشروع المحلات لا يخلق قيمة مضافة حقيقية ولا يستطيع توظيف أيدي عاملة أخرى، بالإضافة إلى أن عقود ما قبل التشغيل غير مرفقة بإدماج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يستطع البرنامج خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة حقيقية وبالتالي تبقى عاجزة عن خلق فرص عمل دائمة.[51]

خـــاتـــمـــة:

بعد القيام بدراسة تحليلية لواقع البطالة في الجزائر يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة (تشغيل الشباب)، وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به. كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق، فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد ولا يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، فهناك قطاعات كالقطاع الفلاحي تعاني نقصا في اليد العاملة دون أن تتوجه إليها اليد العاملة التي تفضل مناصب حكومية، كما أن مستوى الأجور الحقيقية لها دور هام في تحديد مستويات البطالة إذ أن الأجور السائدة لا تلبي احتياجات أفراد المجتمع نظرا لارتفاع الأسعار مما يؤدي لعزوف الأفراد عن العمل.

- أثبتت آليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب أنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. وبحسب التجارب المحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح في إنشاء مؤسسات وجزء قليل منهم ينجح في الحفاظ على استمراريته، وذلك بسبب بيئة الأعمال غير المناسبة والتي لا توفر الدعم اللازم للقطاع الخاص، ضعف قدرة

ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية، وعدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب.

– إن حرص السلطات على تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتميز بنقص كفاءة وفعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

– بالرغم من تمكن السلطات العامة من تخفيض معدلات البطالة من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أنه يعاب على هذه السياسة المطبقة على أن جزء كبير من هذه المناصب هي مناصب مؤقتة حيث فرص العمل التي تم تقديمها ترتبط بحجم الإنفاق الاستثماري، وعليه فإن انخفاض البطالة هو انخفاض ظرفي غير مستدام مرهون بانتهاء هذه المشاريع الاستثمارية، وبالتالي فهي معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة لنقص في المداخيل من البترول.

– إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وبالتالي هو قطاع لا يوفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الاعتماد عليها، ولم تستطع هذه البرامج دعم النمو فما يزال الاقتصاد مرتبط وبصفة مطلقة بقطاع المحروقات، كما نلاحظ أنه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو.

– بالنسبة لتقييم الخبراء لاستراتيجية الدولة في مكافحة البطالة نجد:[52]

– صنف الخبير الاقتصادي **بشير مصيطفى** الإجراءات المتخذة على أنها تدخل في إطار الطابع الاجتماعي البحت نظرا لما يلي: غياب الرؤية لدى الحكومة للتوجيهات المفضلة للاستثمار، طبيعة السوق الوطنية وتفتحها على الأسواق الخارجية مما يعيق التسويق أمام المستثمر الصغير، غياب ثقافة المقاولة لصالح قطاعي التجارة والمناولة. ويخلص الخبير إلى أن ضخ الأموال له انعكاس على رفع الطلب على النقود في السوق الداخلية دون مقابل من الناتج مما يزيد من معدل التضخم.

– يرى الخبير الاقتصادي **عبد الحق لعميري** بأنه لابد من استحداث مقاولات جديدة بدلا من هدر الأموال على حلول مؤقتة ويحصر العراقيل التي تواجه عملية التشغيل في: عجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف، عدم التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات التشغيل، ضعف الوساطة في سوق الشغل، الخلل في التقريب بين العرض والطلب، عدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل، انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الاستثمار.

– أثار المستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي **مالك سراي**، عدة نقاط هامة تعيق استراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة والمتمثلة في التناقض القائم بين معالم الاستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الإداري البحت، وأن توفير مناصب شغل بشكل مؤقت هو قرار سياسي بعيد عن معالجة اقتصادية وفعلية للمشكلة، كما هناك تباين كبير في نسب البطالة جغرافيا بسبب سوء توزيع الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية.

وعليه تم إثبات الفرضيات المطروحة في الدراسة، فبالرغم من النتائج الإيجابية للبرامج العديدة التي تم اتباعها لمكافحة البطالة إلا أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة نظرا لصعوبة التحكم فيها من جهة، وتبعيتها لإيرادات المحروقات من جهة أخرى ، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة، سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيداتها أو افتقار الشباب لروح المبادرة. ومنه فإن تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب، توفر المرونة في المحيط المالي، الإداري والإنتاجي، وتنويع مصادر الإيرادات الوطنية، هي من أهم الشروط الضرورية حتى تؤدي البرامج المتبعة دورها الفعال والمطلوب، وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد الجزائري، مما يمكننا من تقديم الاقتراحات التالية:

– على الحكومات الاستكمال في مسار الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من خلال خوصصة المؤسسات الإنتاجية وتحسن مناخ الاستثمار للقطاع الخاص ، وخلق بيئة تنافسية مع الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل أساس العملية التنموية، خاصة في المجالات الإنتاجية للسلع نظرا لأن الاستثمار في هذا القطاع يوفر امتصاص البطالة مع توفير السلع والمنتجات بدلا من استيرادها.

– على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما يعوض ضعف البنوك العامة والخاصة في هذا المجال.

– التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مع إعادة صياغة القوانين التي تهدف لتشغيل الشباب وإدماج خريجي الجامعة.

– إطلاق شركات صغيرة ومتوسطة بملكية حكومية بحتة في القطاعات كثيفة العمالة ومرتفعة القيمة المضافة كالصناعات البتروكيماوية، الغذائية، الميكانيكية، الالكترونية، والمعرفية، ثم خصخصتها وإسناد تسييرها للكفاءات الشابة الطموحة.

– تشجيع الشباب على المبادرة في إنشاء مشاريع من خلال توفير برامج تدريبية بتكلفة ضئيلة لرفع روح المبادرة الفردية والتخلص من التبعية للوظائف الحكومية، مع الاستمرار في توفير الدعم المطلوب لأصحاب المشاريع لاستمرارهم في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد بدل انتظار فرصة التوظيف في القطاع العام مع بقائهم عاطلين بمحض إرادتهم نظرا لعدم قدرتهم على المبادرة أو المخاطرة.

– يتوجب على صانعي القرار العمل على التسيير الجيد لإيرادات المحروقات وإيجاد طرق لزيادة الإيرادات غير النفطية للتقليل من هيمنة تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

– رفع القيود على بعض بنود الإنفاق العام الموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وبالمقابل الضغط على الإنفاق الحكومي غير المنتج وتخفيض نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات، تتجلى أمامنا عدة مداخل لم يتم التطرق إليها مما يدفعنا إلى البحث في تساؤلات جديدة يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، منها:

– تعيد البطالة توزيع الدخل في غير مصلحة الفقراء، لذا نقترح دراسة العلاقة بين البطالة وتوزيع الدخل في الجزائر، وأيضا توزيع البطالة بين شرائح الدخل المختلفة في الجزائر.

– دراسة قياسية لمختلف محددات البطالة في الجزائر.

– الخسائر الناجمة عن البطالة في الاقتصاد الجزائري.

– دراسة الأسباب التي تحول دون تنويع الاقتصاد الجزائري واعتماده على صادرات خارج قطاع المحروقات.

الهوامش:

1– فضيل عبد الكريم، محمد صالي، "**النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61–62/شتاء–ربيع 2013، ص .131

[2]- Bekhtaoui Assia, « **Analyse statistique d'emploi et chômage cas de la wilaya d'Oran (enquête emploi auprès des ménages 2007)** », mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister spécialité: démographie, université d'Oran, 2010/2011, p 49.

[3] – فضيل عبد الكريم، محمد صالي، نفس المرجع، ص .132

4– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص .179

5– مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 165–.166

6- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، "**تقرير عام للمخطط الخماسي الأول: 1980–1984**"، الجزائر، ص .80

[7]- Boutaleb Kouider, « **politiques des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne** », office des publications universitaires, Algérie, 2013, p 247.

[8]– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، مرجع سابق، ص 180.

9- نذير عبد الرزاق وآخرون، "**سياسات التشغيل في الجزائر –الإجراءات والنتائج**–"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص 50.

- Boutaleb kouider, op cit, p247.10

11– هاجر رماش، "**اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013/2012، ص .113

12– لمزيد من التفاصيل حول تطور وضعية التشغيل والبطالة في الجزائر:

El Hadi Makboul, **« évolution de l'emploi et problématique du chômage en Algérie »**, la lettre du CENEP (centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement), N° 47, Juin 2002.

13– عبد الوهاب بن بريكة، ليلى بن عيسى، "**سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص .31

14–هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص .114

15– عبد الغني دادن، محمد بن طجين، مرجع سبق ذكره، ص .181

16-Abdelmajid Bouzidi, « **Les années 90 de l'économie : les limites des politiques conjoncturelles Algérienne »**, ENAG/Edition, Alger, 1999, p 144.

17-Saib Musette, Nacereddine Hamouda, « **évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie** », les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N^0 46/47, 1998/1999, p 171.

18-Medjkoun Mohamed, « **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie** », les cahiers du CREAD, N^0 46/47, 1998/1999, p 165.

19– محمد بن بوزيان وآخرون، " **قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص ص 118، 119.

20- شريف غياط، عبد الباقي روابح، "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002، ص .7

21– عبد القادر لحسن، "**سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2009 (اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي 2010–2014)**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص .193

22–هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

23-ONS, « **Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013** », rapport N^0 653, p 11.

24-Achour Tani Yamna, « **l'analyse de la croissance économique en Algérie** », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, 2013/2014, p 34.

25-Moundir Lassassi, Nacereddine Hamouda, **« le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés** », région et développement N^0 35, 2012, pp 102, 103.

26-ONS, Ibid, p 11.
27- عبد الغني دادن، محمد بن طجين، مرجع سبق ذكره، ص 183.
28-ONS, « **Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2012 »,** rapport N° 651, pp 1-2.
29-ONS, **« Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013** », op,c.i.t, p 2.
30-ONS, **« Activité, emploi & chômage en septembre 2014 »**, rapport N° 683, p 2.
- ONS, **« Activité, emploi & chômage en avril 2014** », rapport N° 671, p2.
31- ONS, « **Activité, emploi et chômage en septembre 2015** », rapport N° 726, p 2.
32- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع تقرير حول تقييم أجهزة الشغل** "، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص ص 19، 20.
33- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 70.
34- سمية قنيدرة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 41.
35- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**"، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004، ص .117
6- Mohammed Khaznadji, Belaid Abrika, « **Politique de lutte contre le chômage, précarité** 3 **du travail et travail noir dans la wilaya de Tizi-ouzou »**, XXIX ème journée du du 6/6/2013 au 8/6/2013, p 8. developpement ATM, association tiers-monde, Paris,
37- الداوي الشيخ، " **تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر** "، الملتقى الوطني الثان.ي حول واقع التشغيل في الج .زائر وآليات تحسينه،جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، يومي 26 و27 جوان 2008، ص ص 90–91.
38- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**"، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص ص 102–103.
39- ناصر مراد، " **مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر** "، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة، أيام: 25، 26 و27 أفريل 2006، ص .352
40- سميرة العابد، زهية عباز، " **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات** "، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص83.
41-حمزة فيشوش، عبد الله غالم، "**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، ص ص 5–6.
42- ليلى بن عاشور، "**محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص.80

43- آيت عيسى عيسى، "**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر- 3-، 2010، ص ص 245- 255.

44- كريمة يوسفي، "**سياسة التشغيل في الجزائر -الواقع والتحديات -**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.11

45- عبد الغني دادن، محمد بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص183.

46- حمزة عايب، عبد الحميد قومي، " **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.

47- نبيل بوفليح، " **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص46.

- كريم زرمان، "**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001**-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010، ص ص 204-205.

48 - قاسم حيزية، هواري عامر، "**السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها** "، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013، ص10

49- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص.47

50- نفس المرجع، ص ص 51-52.

- سمير شرقرق، " **دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 3، 2014، ص ص 25-26.